

البيان الختامي

رؤساء مؤسسات "مجموعة التنسيق العربية"

18 مايو 2020



مجموعة التنسيق العربية



العون العربي ARAB AID

نحن، رؤساء مؤسسات "مجموعة التنسيق العربية"⁽¹⁾ المجتمعون افتراضياً يوم الإثنين 18 مايو 2020 (الموافق 25 رمضان 1441) من أجل بحث مبادرة منسّقة لتخفيف واحتواء وتدارك الآثار السلبية لجائحة " فيروس كورونا المستجد" على شركائنا من البلدان والمجتمعات:

1. نعبر عن حزننا العميق لفقدان الأرواح وحجم المعاناة الإنسانية وعدم استقرار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للملايين من الرجال والنساء والأطفال.
2. نشعر ببالغ القلق لفقدان الدخل وازدياد معدلات البطالة، وتراجع تدفق التحويلات التي تمثل شريان الحياة لملايين الفقراء، وعدم الاستقرار المحتمل، ومحدودية الحصول على الخدمات الأساسية، ومنها التعليم والصحة والمياه والصرف الصحيّ.
3. ندرك أن خطورة الوضع الراهن والتأثيرات السلبية الناجمة عن جائحة "فيروس كورونا المستجد" تؤكد على حتمية الإستجابة الفورية للمساهمة في إحتواء هذه الجائحة وآثارها.
4. نثمن الإجراءات السريعة التي اتخذها أعضاء "مجموعة التنسيق العربية" والمنظمات المالية الدولية الأخرى، والمتمثلة في تقديم الدعم العاجل للبلدان الأكثر تضرراً من هذه الجائحة لمساعدتها على سدّ احتياجاتها ذات الأولوية، خاصة في القطاع الصحيّ.
5. نؤكد على توجيه الاهتمام الفوري خلال مرحلة التصدي لتوفير الإمدادات الطبية ومستلزمات الوقاية، وإيلاء مزيد من الاهتمام لتقديم مساعدات مالية إضافية للقطاعات الاستراتيجية الأخرى المتضررة، ومنها الزراعة والأمن الغذائي والطاقة والتعليم والمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة.
6. نؤكد مجدداً على أهمية توظيف كل أدوات التمويل المتاحة، ومنها المنح والقروض الميسرة والدعم الفني، ودعم الموازنة العامة وميزان المدفوعات وخطوط التمويل وتمويل التجارة وتأمين التجارة والاستثمار، وبرامج تطوير قدرات القطاعين العام والخاص، ومنها الأنشطة المستهدفة ذات الصلة بالتمكين الاقتصادي.

(1) المؤسسات العشر التي تتألف منها "مجموعة التنسيق العربية" هي: صندوق أبوظبي للتنمية، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، والصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي، وبرنامج الخليج العربي للتنمية، وصندوق النقد العربي، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، وصندوق قطر للتنمية، والصندوق السعودي للتنمية.

7. **نؤكد** حرصنا على الإستمرار في تقديم الدعم للبلدان المستفيدة بطريقة شاملة تكفل سد فجوات عدم المساواة والوصول إلى من هم أكثر هشاشة، وذلك بفضل آلية التعاون الثلاثي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب وبالتنسيق الوثيق مع البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف والشركاء الإنمائيين وشركاء الأعمال ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني.
8. **نُشدد** على ضرورة وضع منهجية شاملة وإستراتيجية منسقة، تسترشد بأهداف التنمية المستدامة والقدرة على مواجهة التحديات، لتصميم تدخلات تمكن من مكافحة جائحة "فيروس كورونا المستجد" والاستفادة على النحو الأمثل من الموارد المخصصة، بما في ذلك موارد التمويل المشترك والتمويل الموازي.
9. **نتعهد** سويًا بتخصيص عشرة مليارات دولار أمريكي لمساعدة البلدان النامية، بطريقة شمولية، على تصديها الفوري ومساعدتها الرامية إلى تحقيق التعافي الاقتصادي من الركود الناجم عن الجائحة وتأثيراتها.